



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (7)

التاريخ: الجمعة: 01/ذو الحجة/1440 هـ

02/أغسطس (آب)/2019 م

انتقادات ابن الصلاح على المستدرک

قال ابن كثير: (وقد تكلم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الحاكم في مستدرکه)

قال ابن كثير مختصراً لكلام ابن الصلاح في المقدمة: "وقد تكلم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على الحاكم في مستدرکه" يعني: ذكر ما ينتقده على الحاكم؛ فقال:

(وهو واسع الخطو في شرط الصحيح)

أي: قال ابن الصلاح: إن شرط الحاكم للصحيح أوسع من غيره؛ فلذلك يحصل منه تساهل في الحكم على الأحاديث بالصحة، فذكر ابن الصلاح رحمه الله أن الحاكم في مستدرکه يصحح أحاديث ليست بصحيحة؛ والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

الأول: قال: "هو واسع الخطو في شرط الصحيح" يعني: شروط الصحيح عنده أوسع منها عند غيره، فتجده مثلاً يصحح لبعض المجاهيل، وغيره لا يقبلهم؛ لا يوثقهم.

والثاني: تجده أحياناً يصحح أحاديث هي معللة في الحقيقة عند علماء العلل، وهذا موجود وبكثرة في "مستدرکه"، فمن حيث التطبيق أيضاً متساهل.

إذاً هو من حيث شرط الصحة؛ متوسع؛ مما يجعله يتساهل في الحكم على الأحاديث بالصحة.

ثم قال ابن الصلاح: (متساهل بالقضاء به)

أي: الحاكم مع كونه متساهلاً في شرط الصحيح؛ فهو أيضاً متساهل في الحكم على الأحاديث. يعني: هو من حيث القواعد؛ قواعده أسهل من قواعد غيره.

ومن حيث تطبيق القواعد على الأحاديث؛ متساهل في تطبيقها على الأحاديث المعينة.

فهو متساهل في تصحيح الأحاديث، والتساهل سببه إما في شروط الصحيح عنده، أو في تطبيق هذه الشروط على الأحاديث؛ فينتج عن ذلك تساهل شديد في تصحيح الأحاديث؛ لذلك تجد كتابه مليئاً بالأحاديث الضعيفة التي صححها.

وما زال العلماء على هذا ؛ منهم من عنده شدة في الحكم على الأحاديث فلا يكاد يصحح حديثاً إلا بصعوبة، ومنهم من عنده تساهل مثل الحاكم في "المستدرک"، وابن حبان في "صحيحه"، وابن خزيمة في "صحيحه"؛ إلا أنهم يتفاوتون طبعاً؛ فالحاكم أكثرهم تساهلاً، ثم يأتي بعده ابن حبان، وأفضلهم ابن خزيمة، وهكذا.

ويوجد من هم معتدلون من العلماء في أحكامهم كالإمام أحمد وأبي زرعة الرازي والدارقطني وغيرهم.

موقف ابن الصلاح من أحاديث المستدرک؛ والقول فيه:

عرفنا فيما تقدم أن ابن الصلاح لا يبيز الاجتهاد في تصحيح الأحاديث وتضعيفها عند المتأخرين؛ لذلك يقول نحن نعتمد على ما ورد من كلام الأئمة والحفاظ في الحديث.

لكن الحاكم يصحح كل الأحاديث التي في مستدرکه، وقد حكم ابن الصلاح نفسه عليه بالتساهل؛ فكيف فعل مع أحاديث المستدرک؟

قال ابن الصلاح: **(فالأولى أن يتوسط في أمره)**

ما معنى يتوسط في أمره؟

قال: **(فما لم نجد فيه تصحيحاً لغيره من الأئمة؛ فإن لم يكن صحيحاً فهو حسنٌ يُحتجُّ به؛ إلا أن تظهر فيه علةٌ توجبُّ ضعفه)**

هذا الكلام مشكل من ابن الصلاح

يقول ابن الصلاح: الأحاديث الموجودة في "مستدرک الحاكم" لا يمكننا أن نحكم عليها بصحة ولا ضعف؛ بل نأخذها هكذا؛ لأن الحاكم يحكم عليها بالصحة .

قال: لكن الحاكم متساهل؛ فماذا فعل؟

قال: نزلها من رتبة الصحيح إلى رتبة الحسن، هذا التوسط في أمرها.

طبعاً هذا إن لم نجد عالماً من علماء الحديث قد حكم عليه بالصحة، فإن وجدنا عالماً آخر قد حكم على الحديث المعين الموجود في "مستدرک الحاكم" بالصحة؛ فانتهى الأمر؛ نصح الحديث بتصحيح ذلك العالم .

أما إذا لم نجد أحداً من العلماء قد حكم على الحديث الموجود في "المستدرک" بالصحة؛ فننزل به رتبة،
- درجة -؛ فبدل أن يكون صحيحاً يكون حسناً.
لكن بشرط: ألا تظهر فيه علة توجب ضعفه.

الرد على حكم ابن الصلاح في أحاديث المستدرک

الإشکال في كلام ابن الصلاح في أحاديث المستدرک؛ من الذي سيحدد هل فيه علة أو ليس فيه علة؟

إذن رجعنا إلى الاجتهاد في الأمر، فلماذا إذن نقول بإغلاق باب الاجتهاد من أصله؟
طبعاً ما ذهب إليه ابن الصلاح خطأ، وقد ردّه الحافظ ابن حجر وغيره من علماء الحديث، ولم يوافقوه
على ما ذهب إليه الأئمة من حفاظ وعلماء الحديث .

رأي ابن كثير في "المستدرک"

قال ابن كثير: (قلت: في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرک، وهو قليل)
يعني في كتاب "المستدرک": الصحيح المستدرک؛ أي فيه أحاديث صحيحة موجودة هي فعلاً على
شرط البخاري ومسلم.

قال: (وهو قليل)

أي هذه الأحاديث المستدركة قليلة جداً.

قال: (وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما؛ لم يعلم به الحاكم).

وهذا وهم من الحاكم؛ فإنه اشترط في "المستدرک" ألا يخرج حديثاً خرجه البخاري أو مسلم، لكن من
أوهامه أخرج أحاديث موجودة عند البخاري ومسلم وظنها غير موجودة؛ لأن الحاكم قد وقع له أوهام
كثيرة في "المستدرک" هذا .

قال: (لم يعلم به الحاكم)

لم يعلم الحاكم بأن هذه الأحاديث موجودة عند البخاري أو عند مسلم، أو حتى متفق عليها.

قال ابن كثير: **(وفيه الحسنُ والضعيفُ والموضوعُ أيضاً)**

يعني: في "المستدرک" أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة وموضوعة، فالكتاب مخلط، فيه أشياء كثيرة؛ فنتحتاج إلى عالم محدث يستطيع أن يحكم على هذه الأحاديث.

قال: **(وقد اختصره شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي)**

ومختصر الذهبي مطبوع،

قال: **(وبين هذا كله، وجمع منه جزء كبيراً مما وقع فيه من الموضوعات، وذلك يقارب مائة حديث، والله أعلم)**

وقد تحدثنا عن هذا الأمر فيما سبق، والذهبي لم يبين كل شيء؛ بل بين أشياء وسكت عن أشياء أيضاً، ولا يصح أن يقال فيما سكت عنه الذهبي: بأن الذهبي قد وافق الحاكم؛ هذا خطأ؛ لأنك تجد بعض المحدثين يقول: صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، هذا خطأ؛ لأنك عندما ترجع إلى الأصل تجد أن الذهبي قد سكت عليه فقط؛ لم يوافقه فيه، نعم الذي قال فيه: صحيح أو حسن أو ما شابه؛ فهو الذي يكون فيه موافقة؛ لكن إذا سكت لا يكون فيه موافقة؛ لأن الذهبي رحمه الله ما قال لهم: ما سكت عنه فقد وافقه عليه، ولا قال: أقره عليه؛ لم يقل هذا، إنما أتوا بها من عندهم، الذهبي كان يعلق بما يستحضر في ذلك الوقت، والدليل على ذلك: أن الذهبي نفسه في بعض الأحاديث التي يسكت عنها في مختصر المستدرک تجده قد انتقدها وضعفها في كتابه "ميزان الاعتدال"؛ مما يدل على أن قولهم: وافقه الذهبي خطأ بين واضح، والله أعلم.

إنما يقال: ووافقه الذهبي فيما نص الذهبي على أنه صحيح كما قال الحاكم.

فخلاصة الأمر: أن هناك أحاديث كثيرة لم يتكلم الذهبي عليها، مع العلم أن الذهبي نفسه عنده شيء من التساهل أيضاً.

لماذا لا يقدم الموطأ على الصحيحين؟، ومعنى قول الشافعي: لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك

قال المؤلف رحمه الله: **(تنبيه: قول الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله: لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك؛ إنما قاله قبل البخاري ومسلم).**

هذا التنبيه راجع إلى موضوع: الكتاب الذي يُقَدَّم على البخاري ومسلم في الصحة؛ وقد ذكرنا هذا وأشرنا إليه فيما سبق؛ أن بعضهم قال: كيف تقولون بأن الإمام البخاري هو أول من صنف في الصحيح؛ والإمام مالك قبله، وتصنيفه قبل تصنيف البخاري؟

والإمام الشافعي نفسه يقول هنا: لا أعلم كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك؛ هذه كلمة الإمام الشافعي؛ فكيف تقولون فيها؟

قالوا: إنما قال الشافعي هذا القول قبل البخاري ومسلم، يعني الإمام الشافعي رحمه الله: تكلم بهذه الكلمة قبل أن يصنف البخاري كتابه، وقبل أن يصنف مسلم كتابه، إذاً لا إشكال فيها .

قال: **(وقد كانت كتب كثيرة مصنفة في ذلك الوقت في السنن لابن جريج، وابن إسحاق-غير السيرة-، ولأبي قره موسى بن طارق الزبيدي، ومصنف عبد الرزاق بن همام، وغير ذلك)**

أي أن الإمام الشافعي قارن بين هذه الكتب التي كانت مصنفة وبين موطأ الإمام مالك؛ فقال هذه الكلمة.

وفعلاً تلك الكتب لو قارنت بينها وبين الموطأ؛ لقلت ما قاله الشافعي، لكن قبل أن يوجد البخاري ومسلم .

مصنف عبد الرزاق؛ كتاب كبير فيه أحاديث كثيرة، وهو موجود ومطبوع، وأما الكتب الأخرى المذكورة فلا نعلم عن وجودها شيئاً؛ كسنن ابن جريج، وسنن محمد بن إسحاق، أما كتاب السيرة لابن إسحاق فموجود بعضه، وأما السنن فلا نعلم أنه مطبوع، وكتاب أبي قره موسى بن طارق الزبيدي كذلك لا نعرف عنه شيئاً.

وكان مصنف ابن أبي شيبة أيضاً موجوداً.

قال: **(وكان كتاب مالك- وهو الموطأ - أجلاً وأعظماً نفعاً، وإن كان بعضها أكبر حجماً منه، وأكثر أحاديث) .**

أي: هناك كتب أخرى كانت موجودة مع الموطأ؛ فكان الموطأ أفضلها.

فالخلاصة: أنه لو استشكل مستشكل؛ فقال: قول الشافعي رحمه الله: (لا أعلم كتاباً في العلم أكثر

صواباً من كتاب مالك)؛ ألا يدل ذلك على أن الشافعي عنده موطأ مالك أصح من كتاب البخاري ومسلم؟

نقول: لا؛ لأن كتابي البخاري ومسلم صُتِّفا بعد ذلك فيما يظهر والله أعلم.

فضل الإمام مالك وعلمه وإنصافه

قال: (وقد طلب المنصور من الإمام مالك أن يجمع الناس على كتابه، فلم يُجِبْهُ إلى ذلك، وذلك من تمام علمه وإتصافه بالإنصاف، وقال: إن الناس قد جمَعوا واطَّلَعوا على أشياء لم نَطَّلِعْ عليها)

سبحان الله! هؤلاء هم العلماء الربانيون؛ علماء عندهم تقوى، عندهم دين، همهم نصره دين الله وخدمته فقط، هذا الذي يريدونه، انظروا ماذا قال الإمام مالك، المنصور هذا أحد الخلفاء العباسيين، عرض على الإمام مالك أن يكون كتابه "الموطأ" هو المرجع عند الناس، ويلغي بقية الكتب.

لو كان شخصاً صاحب دنيا صاحب جاه، يحب الرفعة، يحب الصدارة، يحب السمعة؛ ماذا سيقول؟ سيقول مباشرة: نعم كتابي هو أحسن كتاب في الدنيا، لا كتاب أحسن منه بعد كتاب الله، هذا ما يظهر من الشخص الذي يريد الدنيا، هكذا تكون كلماته، لكن هذا الإمام إمام رباني، ما كان يريد الدنيا؛ إنما كان يريد نصره دين الله سبحانه وتعالى، فلم يُجِبْ المنصور لذلك، ولم يقبل بهذا.

قال المؤلف: (وذلك من تمام علمه واتصافه بالإنصاف)؛ لأنه رجل صاحب علم، يعرف أن العلم الذي عنده ليس كل شيء؛ بل يوجد علم آخر غير موجود عنده، وهو منصف،

وقال: (إن الناس قد جمَعوا واطَّلَعوا على أشياء لم نَطَّلِعْ عليها)، يعني يوجد عند الناس أحاديث ما وصلتنا.

انظر لهذا الإنسان؛ سبحان الله!، لذلك رفعهم الله سبحانه وتعالى، وأعزهم وأكرمهم وجعل لهم لسان صدق في هذه الأمة؛ لأنهم أناس أخلصوا العمل لله سبحانه وتعالى نحسبهم والله حسيبهم.

اليوم بعض الناس يطلبون الرفعة، يطلبون الصدارة، يطلبون الرياسة بالتطاول على إخوانهم وبالقدح فيهم، كي يقال فيهم والله انظر ما شاء الله، صلب في السنة، ما شاء الله يرد على فلان، لكن لو

نظرت إليه في عمله في السنة؛ ماذا خدم السنة؟، ماذا قدم للسنة؟، ماذا شرح من كتب السنة؟ لا تجد شيئاً؛ لماذا؟ لأنه ما يريد هذا، هذا ليس شغله، إنما شغله فقط أن يقال: والله هذا إمام ما

شاء الله، انظر كيف يجرح فلاناً، ويتكلم في فلان، كل هذا ليرفع ذكره، ونسي المسكين أن هذا الدين محفوظ من الله سبحانه وتعالى، ومن أراد به سوءاً أگبه الله على وجهه وضيَّعه.

تريد الرفعة في هذا الدين أخلص العمل لله سبحانه وتعالى واتق الله سبحانه وتعالى، وكن منصفاً كهذا الإمام؛ عندها سيرفعك الله سبحانه وتعالى، ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة المجادلة/11]، اطلب العلم وأخلص العمل لله سبحانه وتعالى؛ وعندها أبشر بالخير .

أما أنك تريد الراحة وتتكئ على أريكته وتأتيك الرفعة! والصدارة! أعوذ بالله! نسأل الله العافية.

عناية أهل العلم بالموطأ ومنزلته

قال ابن كثير رحمه الله: (وقد اعتنى الناس بكتابه الموطأ) سبحان الله! بارك الله له في كتابه قال (وعلقوا عليه كُتُباً جَمَّةً) .

كتب كثيرة لعلماء لهم اهتمام بالموطأ، أي: اعتنى العلماء بالموطأ؛ لذلك ألفوا كتباً في شرحه، الموطأ كتاب نفيس حقيقة، وشرط الإمام مالك فيه قوي، لولا ما فيه من بلاغات ومقاطع، وإلا فالكتاب ما شاء الله، نفيس جداً.

قال: (ومن أجود ذلك)

يعني: من أجود الكتب التي صُنِّفت على موطأ مالك:

قال: (كتاباً؛ "التمهيد"، و"الاستذكار" للشيخ أبي عمر بن عبد البر التَّمْرِي القرطبي، رحمه الله)

هما أجود كتابين صُنِّفا في شرح موطأ الإمام مالك فيما نعلم، والله أعلم.

كتاب "التمهيد" لابن عبد البر كتاب نفيس جداً، بل حقيقة هو من أنفس كتب شروح الأحاديث؛ وفيه من العلم الشيء الكثير، وكتاب "الاستذكار" أيضاً .

التمهيد مرتب ترتيباً صعباً؛ مرتب على شيوخ الإمام مالك؛ فيصعب الوصول إلى الفائدة منه بسهولة، لكن طبع مؤخراً طبقات جيدة، واعتنوا بترتيبه ترتيباً جيداً، من الطبقات الجيدة طبعة بشار عواد، وطبعة الفاروق أيضاً جيدة لا بأس بها.

قال: (هذا مع ما فيه من الأحاديث المَتَّصِلَةِ الصحيحة، والمرسلة، والمنقطعة، والبلاغات التي لا تكاد

توجد مسندة إلا على نُذور). .

يعني: مع أنه مخلط؛ ففيه أحاديث صحيحة متصلة، وفيه مراسيل، وفيه أحاديث منقطعة، وفيه بلاغات، هذه البلاغات يقول فيها الإمام مالك: بلغني عن فلان؛ فسميت بلاغات، يعني لا يذكر الإسناد منه إلى فلان هذا؛ فلذلك عندنا انقطاع في السند، لا ندري من هم هؤلاء الموجودون بينه وبين هذا الراوي الذي ذكره، لكن في الجملة الكتاب جيد، نفيس حقيقة، فيه من فقه الإمام مالك، وفيه أحاديث مرفوعة، وفيه آثار موقوفة طيبة.

منزلة كتاب الترمذي عند أهل العلم؛ والقول فيه

قال: **(وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي: الجامع الصحيح).**

انتهينا الآن من مسألة الموطأ ووصف الموطأ، وما قيل فيه، والآن ننتقل إلى كتاب الترمذي، وهو أحد الكتب الستة، وهو من حيث الصحة يأتي في الترتيب الخامس؛ البخاري ومسلم ثم النسائي وهو أصح من كتاب أبي داود، ثم كتاب أبي داود وهو أصح من الترمذي، ثم الترمذي؛ هذا ترتيبهم من حيث الصحة.

أما سنن ابن ماجه فنادر جداً أن تجد فيه حديثاً صحيحاً ليس موجوداً في الكتب الخمسة.

قال: **كان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي: الجامع الصحيح؛ فوصفاه بالصحيح.**

قال: **(وهذا تساهلٌ منها؛ فإنَّ فيه أحاديثٌ مُنكرة).**

فإن الترمذي نفسه رحمه الله كان يخرج بعض الأحاديث ويقول هذا الحديث ضعيف؛ فكيف بعد ذلك يُسمى كتابه الجامع الصحيح، ويطلق وصف الصحة عليه؛ لا ينبغي؛ هذا خطأ طبعا⁽¹⁾.

¹- قال العراقي في "شرح التبصرة" (168/1): (ومن أطلق الصحيح على كتب السنن، فقد تساهل، كأبي طاهر السلفي حيث قال في الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب وكأبي عبد الله الحاكم حيث أطلق على الترمذي الجامع الصحيح، وكذلك الخطيب أطلق عليه، وعلى النسائي اسم الصحيح)

رأي أهل العلم في سنن النسائي؛ والقول فيه

قال: **(وقولُ الحافظ أبي علي بن السكن وكذا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي: إنه صحيح؛ فيه نظرٌ)**

فيه نظر؛ يعني غير مُسلم به.

النسائي أيضاً فيه أحاديث ضعيفة وخصوصاً من حيث جهالة الرواة، فيتساهل النسائي رحمه الله في توثيق المجاهيل، وهذا ملتمس وواضح لمن يشتغل بسنن النسائي؛ فإنه يجد هذا؛ عنده تساهل في توثيق المجاهيل، أما غير المجاهيل فتوثيقه جيد، والكتاب فيه أحاديث ضعيفة وفيه أحاديث منكراً، نعم الصحيح في كتاب سنن النسائي الصغرى كثير؛ فللنسائي كتابان: "السنن الصغرى"، و"السنن الكبرى".

الصغرى يسمى "المجتبى"؛ اختلف أهل العلم هل اجتباه النسائي نفسه من السنن الكبرى أم اجتباه تلميذه ابن السني، لكن على كل حال فالسنن الصغرى هي المقصودة، وهي التي يشملها قولك: الكتب الستة، فإذا قالوا الكتب الستة؛ فيريدون سنن النسائي الصغرى وليست الكبرى. وكلاهما مطبوع وموجود، طبعة سنن النسائي الكبرى؛ طبعة الرسالة جيدة، وأما الطبعة العلمية فسيئة، وأما السنن الصغرى فطبعة بشار عواد لا بأس بها.

قال: **(وَأَنَّ لَهُ شَرْطًا فِي الرِّجَالِ أَشَدُّ مِنْ شَرْطِ مُسْلِمٍ؛ غَيْرُ مُسْلِمٍ)**

أي: قال بعضهم: النسائي له شرط شديد في الرجال أشد من شرط مسلم⁽¹⁾.
قالوا: هذا غير مسلم؛ لماذا؟

قال: **(فإنَّ فيه رجالاً مَجْهُولِينَ؛ إمَّا عِيناً أو حَالاً، وفيهم المَجْرُوح، وفيه أحاديثُ: ضعيفة ومعللة ومنكرة، كما نهبنا عليه في: "الأحكام الكبير")**

¹- قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في "شروط الأئمة الستة" (ص 26): (سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة؛ فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه؛ فقال: يابني إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطاً أشد من شرط مسلم).

ما ذكره ابن كثير صحيح؛ فعلاً غير مسلم أن النسائي له شرط أشد من شرط مسلم في الرجال؛ وذلك لأنه يتساهل في توثيق المجاهيل.

والمجهول قسمان :

- مجهول عين،

- ومجهول حال

مجهول عين: لم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل، فهذا عينه مجهولة، لا يعرف إذا كان يوجد شخص بهذا الاسم أو لا يوجد.

أما **مجهول الحال:** فروى عنه راويان فأكثر، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل، أي ليس فيه توثيق معتبر، ولا فيه جرح معتبر؛ فيسمى مجهول حال .

هذا هو الضابط لهذا وهذا.

قال: **(وفيه المجروح)**؛ يعني: فيهم بعض الرواة قد شكَّك فيهم، وتم فيهم الجرح، هذا من حيث الرجال.

قال: **(وفيه أحاديثٌ: ضعيفةٌ ومعللةٌ ومنكرةٌ)**؛ ومن حيث الأحاديث؛ فيه أحاديث ضعيفة، ومعللة، ومنكرة كما قال ابن كثير تماماً.

إذن لا يسلم بإطلاق الصحيح على كل كتاب النسائي.

مسند الإمام أحمد والقول فيه

قال: **(وأما قولُ الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن "مسند الإمام أحمد": إنه صحيحٌ، فقولٌ ضعيفٌ)**

كذلك أيضاً، لا يصح أن يوصف "مسند الإمام أحمد" بأنه مسند صحيح؛ لأن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، بل فيه بعض الأحاديث الموضوعية، وإن كانت قليلة .

قال: **(فإن فيه أحاديثَ ضعيفةً؛ بل موضوعةً، كأحاديثِ فضائلِ مَرُو، وشهداءِ عسقلان، والبرثِ الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد تبَّه عليه طائفةٌ من الحَقَّاطِ)**

كنا قد ذكرنا المسند في السابق وعزفنا ما هو؛

فقلنا: إذا أراد المحدث أن يجمع كتاباً ويسمى مسنداً؛ فلا بد أن يجمع أحاديث كل صحابي على حدة ويضعهم في كتابه فيسمى مسنداً، وهذا ما فعله الإمام أحمد رحمه الله؛ فإنه يروي في هذا الكتاب أحاديث ظاهر أسانيدھا أنها متصلة ويرتبطها على ترتيب الصحابة.

قال الحافظ ابن حجر⁽¹⁾ في وصف المسند: (هَذَا الْمُصَنَّفُ الْعَظِيمُ الَّذِي تَلَقَّتُهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالتَّكْرِيمِ وَجَعَلَهُ إِمَامُهُمْ حُجَّةً يَرْجَعُ إِلَيْهِ وَيَعُولُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ عَلَيْهِ)

هذه شهادة الحافظ ابن حجر على هذا الكتاب، فهو كتاب نفيس عظيم، قد حاول البعض أن يطعن في هذا الكتاب من أجل إسقاط السنة؛ إسقاط أحاديث النبي ﷺ، يريد أن يسقط كثيراً من الأحاديث الصحيحة في "مسند الإمام أحمد" بإسقاط هذا الكتاب، هذا السُّفْرُ العظیم، فتصدى له الإمام العلامة المحدث الكبير الشيخ الألباني رحمه الله، وصنّف فيه كتاباً في الرد على هذا المفترى.

وفيا بلغني أن هذا الكتاب كان يطلب من الشيخ ابن باز رحمه الله، فهذا الكتاب كتاب عظيم؛ سماه الشيخ الألباني: "الذَّبُّ الْأَحْمَدُ عَنْ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد"، وهو كتاب نفيس حقيقة، جزى الله الشيخ الألباني رحمه الله خيراً؛ فقد خدم السنة خدمة عظيمة.

هل في المسند أحاديث موضوعة؟

أما بالنسبة للأحاديث الضعيفة في "مسند الإمام أحمد"؛ فلا إشكال فيها؛ فالكتاب فيه شيء لا بأس به منها، لكن هل يوجد فيه أحاديث موضوعة أم لا؟

قال المؤلف هنا: (كأحاديث فضائل مرو، وشهداء عسقلان، والبرث الأحمر عند حمص)؛ فمثل هذه الأحاديث.

يقول ابن تيمية رحمه الله⁽²⁾ في نزاع أهل العلم في وجود أحاديث موضوعة في "مسند الإمام أحمد"؛ قال: (.... بخلاف من قد يغلط في الحديث ولا يتعمد الكذب، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم في السنن ومسند الإمام أحمد ونحوه، بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو في مسنده

¹ - "الذَّبُّ الْمَسْدَدُ عَنْ مَسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد" (3/1)

² - في كتابه "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (173/1)

عن أحد من هؤلاء).

طبعاً ليس المراد أنه مجرد غلط راويه أو سوء حفظه فقط يطلق عليه بأنه موضوع؛ لأنني لا أعلم أحداً من علماء الحديث يقول بهذا؛ إنما يراد من ذلك أنه حديث منكر ونكاراته بسبب غلط راويه أو سوء حفظه- والمنكر هنا الخطأ، وخطأه فاحش - ؛ وهل يطلق عليه موضوع أم لا؟

قال بعض العلماء: إذا كان في الحديث نكارة واضحة وبيّنة، وأن لفظه يدل على أنه مكذوب؛ فيقولون: نحكم عليه بأنه موضوع حتى وإن لم يكن في سنده كذاب.

فإن أراد ابن الصلاح هذا المعنى من الموضوع بقوله: بأن في المسند أحاديث موضوعة؛ فهذا المعنى صحيح؛ يوجد فيه أحاديث كهذه.

أما إن أراد أنه موضوع بمعنى أن في سنده راو كذاب؛ فلا يوجد في أسانيد "مسند الإمام أحمد" رواة كذابون، والله أعلم.

هذا ما فصله ابن تيمية رحمه الله في فصل النزاع بين من قال بأن في "مسند الإمام أحمد" أحاديث موضوعة، ومن قال: لا يوجد فيه أحاديث موضوعة.

قال: **(ثم إن الإمام أحمد قد فاته في كتابه هذا - مع أنه لا يوازيه كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته- أحاديث كثيرة جداً، بل قد قيل: إنه لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين)**

لا شك أنه لا يوجد عندنا كتاب قد حوى جميع الأحاديث النبوية الصحيحة، ويوجد أحاديث غير موجودة في "مسند الإمام أحمد" وهي موجودة في الصحيحين، لكن معنى قوله: **(لم يقع له جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين)**؛ يعني أن بعض الصحابة قد روى لهم البخاري ومسلم ولم يخرج لهم الإمام أحمد رحمه الله ولا حديثاً؛ قالوا: قريب من المائتين، لكن الصحيح أن هذا فيه مبالغة كما قال الشيخ أحمد شاکر⁽¹⁾؛ قال: هذا غلو شديد، يعني مبالغة حقيقة.

¹ قال رحمه الله: (في هذا غلو شديد؛ بل نرى أن الذي فات "المسند" من الأحاديث شيء قليل، وأكثر ما يفوته من حديث صحابي معين يكون مروياً عنده معناه من حديث صحابي آخر...)

فإنه وإن كان صحيحاً أنه قد حوى الآلاف من الأحاديث والكثير من الأحاديث الصحيحة موجودة فيه؛ لكن أيضاً قد فاتته بعض الأحاديث.

هل اتَّفَقَ على صِحَّةِ الكتب الستة ما عدا ابن ماجه؟

قال ابن كثير: (وهكذا قول الحافظ أبي طاهر السلفي في الأصول الخمسة- يعني: البخاري ومسلماً وسنن أبي داود والترمذي والنسائي- : إنه اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب؛ تساهل منه، وقد أنكروه ابن الصلاح وغيره).

أي أن قول أبي طاهر السلفي: (الأصول الخمسة- أي الكتب الستة ما عدا ابن ماجه- قد اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب)؛ تساهل منه؛ فإنهم لم يتفقوا على صحة كل ما فيها، وهذا أمر ظاهر واضح لا يخفى على أبي طاهر السلفي؛ إذن لماذا قال هذا الكلام؟
تأول بعض العلماء كلامه؛ وقالوا: إنما أراد من ذلك صحة الأصول⁽¹⁾، وهذا الذي أجاب به العراقي رحمه الله⁽²⁾؛ قال: أصول الأحاديث الموجودة في هذه الكتب صحيحة، وليس كل الأحاديث الموجودة فيها صحيحة، هذا معنى ما أراده والله أعلم .
طبعاً ولا يلزم من كلامهم أنه إذا كان الحديث له أصل صحيح أن يكون نفس الحديث صحيحاً؛ فرمما يكون الحديث ضعيفاً لكن له أصل صحيح.

¹ - قال ابن جماعة في "المنهل الروي" (ص 37): (وَقَالَ الْحَافِظُ السَّلْفِيُّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْكُتُبَ الْخُمْسَةَ اتَّفَقَ عَلَى صِحَّتِهَا عُلَمَاءُ الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مُعْظَمَ مَا سِوَى الصَّحِيحَيْنِ لِأَنَّ فِيهِ مَا قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ أَوْ مُنْكَرٌ، وَصَرَحَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِانْقِسَامِ كِتَابَيْهِمَا إِلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ)

² - قال الحافظ العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص 62): (وإنما قال السلفي بصحة أصولها كذا ذكره في مقدمة الخطابي فقال وكتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث الأعلام النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها انتهى.)

ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيحاً فقد ذكر ابن الصلاح عند ذكر التعليق أن ما لم يكن في لفظه جزم مثل روى فليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك من ذكره عنه قال ومع ذلك فيإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله انتهى فلم يحكم في هذا بصحة مع كونه له أصل صحيح والله أعلم).

كذلك ليست كل الأحاديث الموجودة في الكتب الخمسة لها أصول صحيحة؛ بل يوجد أحاديث لا أصل لها صحيح أصلاً؛ هي ضعيفة ولا يوجد ما يقوي المعنى الموجود فيها .
على كل حال؛ من حيث الصحة؛ ليس عندنا إلا "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم"؛ سوى الأحاديث المنتقدة طبعاً؛ فهذه الأحاديث المنتقدة يُرَجَّح القول فيها على حسب الدليل، أما البقية فهي أحاديث صحيحة، وغير هذا ما عندنا كتاب كل ما فيه صحيح؛ خذها وامض على هذا.
بعد ذلك؛ كل كتاب ينظر في الأحاديث التي فيه؛ فإذا لم يكن الحديث موجوداً في البخاري أو مسلم، وليس هو من الأحاديث المنتقدة؛ عندئذ ينظر في الحديث ويحكم عليه بما يستحقه؛ ولهذا ندرس هذا العلم.

منزلة الكتب الستة؛ عدا ابن ماجه

قال ابن كثير: (قال ابن الصلاح: وهي مع ذلك أعلى رتبة من كُتُب المسانيد، كمسند عبد بن حميد، والدارمي، وأحمد بن حنبل، وأبي يعلى، والبخاري، وأبي داود الطيالسي، والحسن بن سفيان، وإسحاق بن راهويه، وعبيد الله بن موسى؛ وغيرهم؛ فإنهم يذكرون عن كل صحابي ما يقع لهم من حديث) يعني الكتب الخمسة هذه .

وقد ذكرنا سابقاً أن كتب السنن والجوامع قد رتبها أصحابها على الأبواب الفقهية واشتروا أن يخرجوا في كل باب أصح ما فيه من الأحاديث، يعني يخرجون الأحاديث الأقوى؛ أي أصح ما في الباب. وإذا قلنا أصح ما في الباب؛ فهل يعني ذلك أن كل ما فيه من أحاديث صحيحة؟ لا، إنما أصح بالمقارنة؛ يعني بالمقارنة مع غيره هو أفضل من غيره، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون صحيحاً؛ تنتبه لهذه اللفظة عندما تُذكر؛ عندما أقول لك: فلان أقوى من فلان، أو فلان أصح حديثاً من فلان، أو الحديث الفلاني أصح من الحديث الفلاني، أو يقال لك: فلان أوثق من فلان؛ لا يلزم من ذلك توثيقاً، ولا يلزم من ذلك تصحيحاً، إنما هي مسألة مقارنة ما بين طرفين.
فكتب السنن؛ تُخرج في الباب الذي تذكره أصح ما عندها، قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً؛ هذه كتب السنن.

أما كتب المسانيد؛ فأصحابها لا ينتقون أصلاً؛ بل يضع صاحب الكتاب الحديث الذي ورد عنده فقط، فإذلك؛ من هذا الباب كانت كتب السنن أجود من كتب المسانيد من حيث صحة الحديث أو قوة الحديث.

قال ابن الصلاح: (وهي مع ذلك أعلى رتبة من كتب المسانيد؛ كمسند عبد بن حميد، والدارمي، وأحمد بن حنبل، وأبي يعلى، والبزار، وأبي داود الطيالسي، والحسن بن سفيان، وإسحاق بن راهويه، وعبيد الله بن موسى؛ وغيرهم؛ فإنهم يذكرون عن كل صحابي ما يقع لهم من حديثه) قد بين السبب؛ وهو أن أصحاب هذه المسانيد الذين ذكرهم؛ يذكرون كل حديث يقع لهم عن صحابي؛ فيضعونه في كتابهم من غير انتقاء، بخلاف أصحاب السنن .

